الأمم المتحدة

**HSP**/EB.2026/23

Distr.: General
15 September 2026

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

**المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**
**الدورة الثانية لعام 2026**
نيروبي، 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

**نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة**

# نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

## تقرير المديرة التنفيذية

### أولاً- مقدمة

1- يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بشأن المستجدات التي طرأت منذ دورته الأولى لعام 2026، عندما نظر المجلس في تقرير المديرة التنفيذية عن التحضيرات لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وإعداد تقرير الأمين العام الرباعي السنوي لعام 2026 (HSP/EB.2026/10). وعَقد رئيس الجمعية العامة الاجتماع الرفيع المستوى خلال الدورة الثمانين للجمعية في 16 و17 تموز/يوليه 2026، كما عُقدت جلسة عامة مستأنفة في 28 تموز/يوليه 2026، وفقاً لقرار الجمعية العامة 214/79.

2- وجاء هذا الاستعراض في منتصف مدة التنفيذ التي بلغت 20 عامًا للخطة الحضرية الجديدة وحقق التفويض المتمثل في تقييم التقدم المحرز، وتحديد أفضل الممارسات والثغرات والتحديات، وتسريع وتيرة التنفيذ حتى عام 2036. وكانت النتيجة الحكومية الدولية الرئيسية لهذا الاستعراض هي اعتماد الإعلان السياسي لتجديد الالتزام وتسريع تنفيذ خطة الخطة الحضرية الجديدة، الوارد في قرار الجمعية العامة 291/80.

### ثانياً- التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات وقاعدة الأدلة لاستعراض منتصف المدة

3- صدر التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/80/696-E/2026/53) في 19 آذار/مارس 2026، وعُمم بصفته وثيقة رسمية للجمعية العامة والمجلس

* HSP/EB.2026/17.

الاقتصادي والاجتماعي. ووفقاً للفقرة 175 من الخطة الحضرية الجديدة، شكّل التقرير تقييم منتصف المدة الرسمي للتقدم المحرز والتحديات الماثلة منذ عام 2016، وحدد الإجراءات ذات الأولوية للعقد الممتد حتى عام 2036.

4- وأبرز التقرير أن وتيرة التنفيذ لم تواكب الحجم والتعقيد المتزايدين للتحديات المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية. ورغم أن المزيد من البلدان قد اعتمدت سياسات وطنية في مجالي التنمية الحضرية والإسكان، ودمجت مبادئ الخطة الحضرية الجديدة في سياساتها العامة، إلا أن التنفيذ ظل متفاوتًا. لقد تفاقمت أزمة الإسكان العالمية؛ وظلت المكاسب المحققة على صعيد البنية التحتية والخدمات الأساسية موزعة بشكل غير متكافئ، لا سيما في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة؛ كما أن السلطات المحلية والإقليمية، رغم حضورها المتزايد في صدارة الجهود المبذولة لإيجاد حلول، لا تزال تواجه قيوداً في التمويل والقدرات. وحدد التقرير أيضاً النهج التي تركز على الإسكان، والحوكمة الحضرية المعززة والمتعددة المستويات، والاستخدام المتكامل للأراضي، وخطط التنقل والخدمات، وتنويع التمويل الحضري، وبناء القدرات، وتعزيز أنظمة البيانات الحضرية، باعتبارها عوامل مسرعة مهمة.

5- وقد عُززت قاعدة الأدلة الخاصة بالاستعراض بشكل كبير مقارنة بدورات الإبلاغ السابقة. واستند الاستعراض إلى 69 تقريرًا مرحلياً وطنيًا، ومساهمات من 22 كيانًا تابعًا للأمم المتحدة، فضلاً عن استطلاعات رأي الجهات صاحبة المصلحة، والمشاورات، وعمليات الخبراء، والأدلة التكميلية المستمدة من استعراضات وطنية ومحلية طوعية وأطر عالمية ذات صلة. واستُقيت أدلة إضافية بشأن الاتجاهات الحضرية العالمية والإقليمية من التقرير التوليفي العالمي لعام 2026 المتعلق بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة[1] و*تقرير المدن العالمية لعام 2026*[2]، مما وفر تحليلاً محدثاً للتقدم المحرز، والثغرات المستمرة، والتحديات الناشئة عبر الأبعاد الرئيسية للتنمية الحضرية المستدامة. وقد وفرت هذه المصادر المتنوعة، مجتمعةً، أساساً موضوعياً متيناً للعملية الحكومية الدولية ولمداولات الاجتماع الرفيع المستوى.

## ثالثاً- العملية الحكومية الدولية والتشاورية

6- تولى قيادة العملية الحكومية الدولية لإعداد الإعلان السياسي الممثلان الدائمان لملاوي وبولندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، اللذان عيّنهما رئيس الجمعية العامة ميسرَين مشاركين. وبناءً على المشاورات الأولية مع الدول الأعضاء في آذار/مارس 2026، أعد الميسران المشتركان ورقة للنقاش ثم ورقة عناصر لتوجيه صياغة الإعلان السياسي. وقد أُتيحت ورقة العناصر قبل انعقاد الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026، التي عُقدت في نيروبي في نيسان/أبريل 2026، وأتاحت للوفود فرصة تقديم ملاحظات بشأن الأولويات الناشئة المتعلقة بالوثيقة الختامية.

7- واستكملت هذه العملية بمشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك مشاورات مع الدول الأعضاء في نيويورك ومشاورات عالمية مع أصحاب المصلحة بشأن ورقة النقاش في 27 آذار/مارس وورقة العناصر في 7 أيار/مايو. وقد أُخذت وجهات نظر الجهات صاحبة المصلحة من السلطات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والقطاع الخاص، وغيرها من الفئات المعنية، في الاعتبار خلال هذه العملية، مما عزز الطابع الشامل والتشاركي لعملية الاستعراض.

8- وطوال هذه العملية، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم الفني والتيسيري والدعم بأعمال الأمانة تحت إشراف رئيس الجمعية العامة والميسرَين المشاركين. وقد دعم موئل الأمم المتحدة، في إطار دوره التيسيري والموضوعي، التجانس بين المساهمات الموضوعية واستخدام الصياغة المتفق عليها، والتوافق مع العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، والمشاركة الشاملة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة. وقدم موئل الأمم المتحدة

(1) UN-Habitat, SDG 11 Global Report 2026: Housing at the Centre of Sustainable Cities and Communities (Nairobi, 2026).

(2) UN-Habitat, World Cities Report 2026: The Global Housing Crisis – Pathways to Action (Nairobi, 2026).

أيضاً الدعم بأعمال الأمانة للعملية الحكومية الدولية، ودعم الأعمال التحضيرية التنظيمية والموضوعية للاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك إشراك أصحاب المصلحة والتنسيق بين عناصره الرسمية والتكميلية.

9- وعمم الميسران المشاركان المسودة الأولية للإعلان السياسي في 15 أيار/مايو 2026، قبيل انعقاد الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي الذي عُقد في باكو. وشكّل المنتدى جسراً يربط بين مشاركة الأطراف صاحبة المصلحة والمفاوضات الحكومية الدولية. وعُقد اجتماع وزاري مخصص بشأن الخطة الحضرية الجديدة في 17 أيار/مايو 2026 لتقييم 10 سنوات من التنفيذ، مع إيلاء اهتمام خاص للإسكان والالتزامات التحويلية الثلاثة الواردة في الخطة الحضرية الجديدة. وإلى جانب نداء باكو للعمل، ساهم موجز الرئيس للاجتماع الوزاري بتقديم وجهات نظر جوهرية لاستعراض منتصف المدة. وأكد نداء باكو للعمل على أهمية أن تكون أنظمة الإسكان قائمة على الحقوق وشاملة ومقاومة لتغير المناخ، ودعا إلى أن يكون العقد الثاني من الخطة الحضرية الجديدة عقدًا يتسم بالتنفيذ المتسارع والتقدم القابل للقياس.

10- وفي أعقاب الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، طُلب من الوفود تقديم مقترحات بشأن المسودة الأولية للإعلان السياسي بحلول 29 أيار/مايو 2026. وعُقدت مشاورات بشأن كل سطر على حدة في الفترة من 2 إلى 5 حزيران/يونيه، وفي 10 و11 حزيران/يونيه 2026. ووزع الميسران المشاركان المسودة المنقحة الأولى في 12 حزيران/يونيه. وعُقدت مشاورات إضافية في 17 و22 و25 حزيران/يونيه، واستمرت حتى أوائل تموز/يوليه. وقد خُرق إجراء الموافقة الصامتة الأول. وبعد إجراء مشاورات ومراجعات إضافية، بما في ذلك نص منقح ثالث، تم بنجاح تنفيذ إجراء موافقة صامتة ثانٍ. وأحال الميسران المشاركان النص النهائي إلى رئيس الجمعية العامة في 9 تموز/يوليه 2026، وبذلك اكتملت عملية التكليف بإعداد إعلان سياسي تم التوصل إليه بتوافق الآراء قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى.

## رابعاً- اعتماد الإعلان السياسي وعناصره الرئيسية

11- في 16 تموز/يوليو 2026، اعتمدت الجمعية العامة القرار 291/80، المعنون "الإعلان السياسي لتجديد الالتزام وتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة"، بأغلبية 148 صوتاً مؤيداً، وصوتين معارضين، دون امتناع عن التصويت. وفي الإعلان، يؤكد رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون الرفيعو المستوى من جديد التزامهم بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة باعتبارها الإطار العالمي للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية، ويقدمون توجيهات سياسية متجددة لعقدها الثاني من التنفيذ، حتى عام 2036.

12- وفي الإعلان السياسي، تُعتبر التنمية الحضرية المستدامة محركاً للقضاء على الفقر والجوع، وللنمو الاقتصادي، وللاندماج الاجتماعي، والقدرة على الصمود، والاستدامة البيئية، مع التأكيد مجدداً على الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن اللائق. ويشدد الإعلان على ضرورة معالجة أزمة الإسكان العالمية، والمستوطنات العشوائية، والتشرد؛ وتحسين فرص الحصول على الأراضي والخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ وتشجيع التخطيط الإقليمي والحضري المتكامل؛ وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث؛ والحرص على أن تخدم البيانات والتكنولوجيا والابتكار التنمية الحضرية الشاملة المتمحورة حول الإنسان.

13- وتتمثل إحدى السمات الرئيسية للإعلان السياسي في تركيزه الأكبر على تسريع التنفيذ. ويدعو الإعلان إلى توفير وسائل تنفيذ ملائمة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها ومتاحة للجميع، بما في ذلك التمويل، وتنمية القدرات، والمساعدة التقنية، والتعاون التكنولوجي، وتعزيز التعاون الدولي. وهو يُقرّ بضرورة توفير موارد على المستوى المحلي، وكذلك الحاجة إلى حوكمة شاملة متعددة المستويات، وأطر قانونية ومؤسسية ومالية ملائمة، ومشاركة فعالة من جانب السلطات المحلية والإقليمية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار والتنفيذ والإبلاغ. ومن المهم الإشارة إلى أن الإعلان يوفر إطارًا لتعزيز دمج التوسع الحضري المستدام في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ويدعو الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة إلى تعزيز التنسيق والدعم من أجل التنفيذ، وإدماج التحضر المستدام في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية

المستدامة، بالتشاور مع الحكومات المضيفة ووفقاً للسياسات والأولويات والاحتياجات الوطنية. ويشكل هذا أساساً مهماً لربط تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بشكل أكثر منهجية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات العالمية الأخرى ذات الصلة على المستوى القطري. وفيما يخص موئل الأمم المتحدة، فإن الإعلان يضع إطارًا سياسيًا موثوقاً الخطة الحضرية الجديدة به لمواءمة خطته الاستراتيجية للفترة 2026–2029 مع التنفيذ المعجل للخطة الحضرية الجديدة. وكذلك يوفر أساساً للاستفادة من دور موئل الأمم المتحدة باعتباره مركز التنسيق التابع للأمم المتحدة في مجال التحضر المستدام والمستوطنات البشرية من أجل تحسين التماسك والتنسيق على نطاق المنظومة، وتعزيز الإبلاغ، وتحسين الدعم للدول الأعضاء حتى عام 2036.

## خامساً- الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة

14- تضمن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي عُقد تحت شعار "تحقيق التحضر المستدام للجميع: العمل معًا على تسريع وتوسيع نطاق تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة حتى عام 2036"، جزءًا افتتاحيًا ومناقشة عامة في 16 تموز/يوليه، وأربع حلقات نقاش تفاعلية ضمت أصحاب مصلحة متعددين وجزءًا ختاميًّا في 17 تموز/يوليه، وجلسة عامة مستأنفة في 28 تموز/يوليه للاستماع إلى البيانات المتبقية. وقد جمع الاجتماع بين الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وأعضاء البرلمانات، والسلطات المحلية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والقطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

15- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس الجمعية العامة؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة باسم الأمين العام. ورئيس جمعية موئل الأمم المتحدة. وممثلا ملاوي وبولندا بصفتهما الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية؛ وممثل أذربيجان بصفتها الدولة المضيفة للدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي؛ والمديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة. وقد أطلق الجزء الافتتاحي دعوة راسخة للانتقال من الالتزام إلى التنفيذ، مع التركيز على السكن اللائق، والتمويل، وتعزيز القدرات المحلية، والتخطيط المتكامل، والقدرة على الصمود، والحوكمة المتعددة المستويات، والشراكات.

16- وشهدت الجلسة العامة 110 بيانات، منها 60 بياناً أدلى بها وزراء ونواب وزراء ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى. وأقرت الدول الأعضاء بشكل عام بأن التقدم المحرز منذ عام 2016 لم يواكب حجم ووتيرة تطور التحديات الحضرية. وبرزت مسألة توفير السكن الملائم والميسور التكلفة باعتبارها الشاغل الأبرز، إلى جانب انعدام أمن الحيازة، والتشرد، والمستوطنات العشوائية، والثغرات في الخدمات الأساسية. وأُشير مرارًا وتكرارًا إلى التمويل باعتباره عائقًا هيكليًّا، وأُطلقت دعوات إلى تعزيز الموارد المالية للبلديات، وتعبئة الموارد المحلية، وتوفير الائتمان بأسعار معقولة، والتعاون الدولي، وإعداد المشاريع، وزيادة القدرات المؤسسية. وشددت الوفود أيضاً على أهمية القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث، والتنمية العمرانية المتكاملة، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الحوكمة المتعددة المستويات، وتحسين البيانات الحضرية، والتحول الرقمي المسؤول.

17- وقد وسّعت الأفرقة الأربعة المتعددة أصحاب المصلحة نطاق الاستعراض ليتجاوز المنظورات الحكومية الدولية، وأشركت فيه زهاء 300 جهة صاحبة مصلحة:

(أ) الفريق 1، المعني بالإنجازات لصالح الناس، ركز على النهج المتمحورة حول الإسكان والقائمة على الحقوق، التي تربط بين القدرة على تحمل التكاليف، وأمن الحيازة، والخدمات الأساسية، وتحسين المستوطنات العشوائية، ومشاركة المجتمع المحلي؛

(ب) الفريق 2، المعني بالتمويل، دعا إلى تعزيز النظم المالية المحلية، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وإعداد قائمة مشاريع جاهزة للاستثمار، وتوفير تمويل مبتكر ومختلط، مدعوماً بزيادة القدرات المؤسسية؛

(ج) الفريق 3، المعني بالمرونة الحضرية، دعا إلى دمج المخاطر المناخية ومخاطر الكوارث بشكل منهجي في التخطيط والإسكان والبنية التحتية، بما في ذلك من خلال البناء المرن والتجهيز التحسيني، والحلول القائمة على الطبيعة، ورسم خرائط لمصادر الخطر، والإنذار المبكر، وتعزيز تمويل المرونة المحلية؛

(د) الفريق 4، المعني بالمدن المستعدة للمستقبل، ركز على الحوكمة والقدرات والبيانات والابتكار والتحول الرقمي باعتبارها نظامًا متكاملًا للتنفيذ، حيث تعمل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي على تحقيق الأهداف العامة المحددة محليًّا، مصحوبةً بحوكمة مسؤولة للبيانات.

18- وخلال حلقات النقاش التي ضمت العديد من أصحاب المصلحة، دعت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى الاعتراف بشكل أكبر بالمعارف المحلية، والمشاركة الفعالة في صنع القرار، وتوفير تمويل يسهل الوصول إليه، وبيانات مصنفة ومستمدة من المجتمعات المحلية، وإقامة شراكات قادرة على ترجمة الالتزامات العالمية إلى عملية تنفيذ تمتلكها المجتمعات المحلية.

19- إن اتساع نطاق المشاركة، واعتماد الإعلان السياسي، وعقد الجلسة العامة، والمشاركة الموضوعية من جانب أصحاب المصلحة المتعددين، أدت كلها مجتمعةً إلى الوفاء بالولاية التي حددتها الجمعية العامة في القرار 214/79.

## سادساً- الفعاليات التي عُقدت على هامش الاجتماع الرفيع المستوى

20- في 16 تموز/يوليه 2026، استضاف الممثلان الدائمان لبولندا وزيمبابوي لدى الأمم المتحدة، بصفتهما الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء موئل الأمم المتحدة والتوسع الحضري المستدام والخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع حكومة كينيا وموئل الأمم المتحدة، مأدبة غداء وزارية/رفيعة المستوى بعنوان "رسم مسار المستقبل: الوفاء بوعود الخطة الحضرية الجديدة انطلاقاً من استعراض منتصف المدة". وشارك في الفعالية ما يقارب 200 مشارك، من بينهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى آخرون، ورؤساء بلديات وقادة حكومات محلية، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، وأصحاب مصلحة. وألقت نائبة الأمين العام كلمة رئيسية. وركزت المناقشات على الانتقال من الالتزامات إلى التنفيذ على نطاق واسع من خلال نُهج الإسكان المتكاملة، والتمويل المتاح محليًّا، وأنظمة الحوكمة والتنفيذ متعددة المستويات، والقدرة على الصمود، والتحديث والتجهيز التحسيني، وتحسين البيانات الحضرية.

21- وفي 17 تموز/يوليه 2026، عقدت كلية واغنر للدراسات العليا في الخدمة العامة بجامعة نيويورك، بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة، الحوار الأكاديمي بشأن مستقبل المدن، تحت شعار "النهوض بالمعرفة والسياسات والممارسات من أجل الخطة الحضرية الجديدة"، بحضور ما يقرب من 160 مشاركًا من الأوساط الأكاديمية والحكومية والممارسين الحضريين. وسلط الحوار الضوء على دور الجامعات والمؤسسات البحثية في الربط بين الأدلة والسياسات والتنفيذ من خلال البحوث ذات الصلة بالسياسات، والبيانات المصنفة، والابتكار، وتنمية القدرات، والشراكات الرامية إلى تحويل الأبحاث إلى ممارسات. وحدد الحوار أيضاً الفرص المتاحة لتعميق التعاون من خلال أكاديمية المنتدى الحضري العالمي وفي الفترة التي تسبق انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمنتدى الحضري العالمي.

## سابعاً- الخطوات المقبلة

22- انطلاقاً من نتائج استعراض منتصف المدة والاجتماع الرفيع المستوى، سيضطلع موئل الأمم المتحدة بدور محوري في دعم تنفيذ الإعلان السياسي وتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة حتى عام 2036. وسيدعم موئل الأمم المتحدة، تماشياً مع خطته الاستراتيجية للفترة 2026–2029، الدول الأعضاء والسلطات المحلية والإقليمية في ترجمة الالتزامات المجددة إلى أفعال، بما في ذلك من خلال تعزيز توفير السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية؛ وتعزيز التخطيط الحضري والعمراني المتكامل والحوكمة المتعددة المستويات؛ وتعبئة التمويل والاستثمارات؛ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وتعزيز البيانات، وتنمية القدرات، والرصد. وسيعزز

موئل الأمم المتحدة، من خلال مهامه المعيارية والتنفيذية والتنسيقية، أيضاً الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة لدعم التنفيذ المنسق وإحراز تقدم قابل للقياس نحو تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة. وسيُولي اهتمام خاص لتعزيز أنظمة البيانات والرصد الحضرية من خلال التحالف العالمي بشأن البيانات الحضرية، بما في ذلك المعلومات المصنفة والمعلومات الجغرافية المكانية، بهدف تحديد أوجه عدم المساواة، وتوجيه الاستثمارات، وتتبع التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي.

23- وتتمثل الأولوية الملحة في ترجمة الإعلان السياسي ونتائج استعراض منتصف المدة إلى تنفيذ مُسرَّع للخطة الحضرية الجديدة حتى عام 2036. وتشكل الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 الأداة المؤسسية الرئيسية للمرحلة المقبلة، حيث تركز على السكن اللائق والأراضي والخدمات الأساسية، والتخطيط الحضري المتكامل، وتحويل المستوطنات العشوائية، والقدرة على مواجهة تغير المناخ، والتمويل، والبيانات، وبناء القدرات، والشراكات، وهي مجالات تتوافق بشكل وثيق مع الأولويات التي جرى تحديدها من خلال الاستعراض.

24- وسيقدم موئل الأمم المتحدة الدعم للدول الأعضاء والشركاء من أجل دمج التوسع الحضري المستدام والسكن اللائق في جميع العمليات ذات الصلة التي تضطلع بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة، مع تعزيز التنفيذ والرصد والإبلاغ على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيُولي اهتمام خاص لربط الخطة الحضرية الجديدة بتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي، وتمويل التنمية، والعمل المناخي، والحد من مخاطر الكوارث، والعمليات العالمية الأخرى ذات الصلة، وكذلك لتعزيز دور وقدرات السلطات المحلية والإقليمية بصفتها شركاء في التنفيذ، وفق ما هو مبين في ميثاق المستقبل.

25- وتقدم نتائج استعراض منتصف المدة، إلى جانب نتائج استعراض الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، أيضًا سردية سياسية وموضوعية معززة لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2027. وينبغي اعتبار التحضر المستدام والسكن اللائق عوامل مسرعة لتحقيق جميع الأهداف خلال الفترة النهائية لتنفيذ خطة عام 2030. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يُسترشَد بالخطة الحضرية الجديدة والإعلان السياسي والأدلة المستمدة من عملية التنفيذ عند النظر في إطار التنمية المستدامة لما بعد عام 2030، بما يضمن إدراج المدن والإسكان والمستوطنات البشرية والتنمية العمرانية والبيانات الحضرية والحوكمة المتعددة المستويات، بشكل ملائم، في البنية التي ستعقب عام 2030.

26- لذلك، ينبغي أن تركز الفترة المقبلة على التنفيذ وتحقيق نتائج قابلة للقياس: ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وتعبئة الشراكات والموارد المالية؛ وتعزيز الأدلة والمساءلة؛ واستغلال المناسبات البارزة، بما في ذلك الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس موئل الأمم المتحدة، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2027، والدورة الرابعة عشرة للمنتدى الحضري العالمي في عام 2028، لإبراز التقدم المحرز. وسيضمن ذلك أن يتحقق في العقد الثاني تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على نطاق واسع، مع تحسينات ملموسة في حياة الأفراد والمجتمعات المحلية.